آلية تسوية المنازعات تواجه أكثر الفترات حرجاً في تاريخها

6 نزاعات تثقل كاهل النظام القضائي في «منظمة التجارة».. 4 منها ضد الصين

شعار منظمة التجارة

تواجه آلية تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية أكثر الفترات حرجاً في تاريخها من حيث عدد وشدة تعقيد القضايا التجارية المطروحة أمامها في هذا الوقت الراهن، ففي الوقت الذي تكافح فيه المنظمة منذ خمسة أشهر لإعادة تخصيص الموارد المالية والبشرية لأقسامها القانونية لمواكبة التعامل مع سيل الدعاوى، ما زالت المنظمة تواجه ازدحاما في القضايا.

وفي تقرير قديم أصدرته منظمة التجارة عن نظامها القضائي أقرَّ روبرتو أزفيدو، المدير العام للمنظمة، ضمناً، بعدالة الانتقادات الموجهة لنظام تسوية المنازعات بسبب التأخير الطويل في إصدار أحكامه، لكنه قال "إنه مستمر في جهوده لإعادة تخصيص الموارد للنظام القضائي لتمكينه من الاستجابة للعدد المتزايد من النزاعات".

وفي مثال عن ازدحام النظام القضائي لمنظمة التجارة، فإن هيئات التحقيق وهيئة التحكيم التابعة لتسوية المنازعات تتولى، كمعدل عام، التحقيق في 22 نزاعا تجاريا في كل شهر، وهو معدل قياسي لم تره المنظمة من قبل، وفي مثال آخر أنه منذ 1994، قدَّمت الولايات المتحدة أكثر من 110 قضايا من المنازعات ضد شركائها التجاريين، ودافعت عن نفسها فيما يقرب من 130 قضية.

ويساعد نظام تسوية المنازعات على ضمان عدم قيام البلدان باتخاذ إجـراءات تجارية انفرادية – مثل زيـادة التعريفات الجمركية أو فرض جزاءات تجارية أخرى – ضد بعضها البعض، والهدف هو منع التصعيد الـذي يمكن أن يؤدي إلى حروب تجارية، كما يُمكن لأعضاء المنظمة الذين يعتقدون أن قوانين بلد آخر تنتهك أحكام المنظمة أن يطلبوا من النظام القضائي التحقيق.

وتشجع منظمة التجارة الأعضاء أولاً على حل منازعاتهم عن طريق المناقشات غير الرسمية، وإذا لم يكن ذلك ممكناً، فإن هيئة تسوية المنازعات ستدرس المسألة، وتصدر حكماً، وعند الاقتضاء، تحث الأطراف المُدنبة على جعل قوانينها ممتثلة للقانون التجاري الدولي.

لكن السؤال: هل أحكام منظمة التجارة مُلزمة قانوناً؟ بالنسبة إلى القسم الأكبر، فقد وافق كل عضو على الالتزام بالاتفاقات المختلفة للمنظمة، لكن مع ذلك، وافقت الولايات المتحدة على الانضمام إلى المنظمة شريطة ألا يتفوَّق نظام المنظمة للمنازعات على التزامات وحقوق الولايات المتحدة.

وهذا الأمر يدفع إلى سؤال لا بد منه: ماذا يحدث إذا تجاهل أحد الأعضاء أحكام النزاع الصادر عن المنظمة؟ والإجابة أنه يُمكن للبلد الذي قدم الشكوى أن يطلب من المنظمة أن تأذن له باتخاذ تدابير تجارية انتقامية، تُسمى بـ"الرسوم التعويضية"، أي فرض رسوم جمركية على وارداتها من ذلك البلد تتلاءم مع الضرر الذي لحقها، لحين أن يمتثل البلد الآخر للحكم الذي أصدرته المنظمة.

وعندما تقدم الحكومات قضية لنزاع تجاري أمام منظمة التجارة، فالنتائج التي تصدرها هيئة تسوية المنازعات يمكن أن تؤثر مباشرة في الشركات بمقدار يصل إلى عدة مليارات من الـدولارات. وتقدم "الاقتصادية"، هنا، أكبر النزاعات التجارية التي لا تزال تحت الإجراءات القضائية:

لندن تعتزم نشر سلسلة ورقات استراتيجية الخروج من الاتحاد الأوروبي

العاصمة البريطانية لندن

تعتزم الحكومة البريطانية نشر سلسلة ورقات استراتيجية الخروج من الاتحاد الأوروبي اعتبارا من الأسبوع الحالي، وذلك قبيل جولة ثالثة من المحادثات بين لندن وبروكسل في نهاية أغسطس الجاري. وأعلن الوزير البريطاني المكلف بعملية "بريكست"، ديفيد ديفيس اليوم الاحد إن هذه الورقات ستشكل "خطوة مهمة اخرى" نحو تحقيق خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي. وستركز إحدى هذه الورقات على الحدود المستقبلية بين ايرلندا الشمالية وجمهورية ايرلندا وسط مخاوف في دبلن من أن العودة إلى إقامة حدود بين الجانبين قد تؤدي إلى خسائر اقتصادية وتعوق عملية السلام في ايرلندا الشمالية. وستعالج ورقات اخرى توافر السلع للاتحاد الأوروبي وبريطانيا وإمكانية الحصول على الوثائق الرسمية بعد خروج لندن من التكتل.

ومن المقرر أن يتم اصدار مجموعة ثانية من الورقات قبل اجتماع المجلس الأوروبي في أكتوبر المقبل حيث من المتوقع ان يقرر زعماء الاتحاد الأوروبي ما اذا كان قد تم احراز تقدم كاف من أجل الشروع في محادثات حول علاقة مستقبلية. ولم تسفر المفاوضات بين بريطانيا والاتحاد الاوروبي، التي بدأت اواخر يونيو الماضي، عن نتائج ملموسة حتى الآن، وطلبت بروكسل من لندن تقديم موقف واضح حول قضايا رئيسية بشأن خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي بحلول نهاية أغسطس الجاري. ورفضت بروكسل بدء مفاوضات حول العلاقات في فترة ما بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي حتى يتم تسوية القضايا العاجلة المتعلقة بانسحاب بريطانيا . ومن المقرر ان تبدأ الجولة الثالثة من المفاوضات في 28 أغسطس الجاري.

تراجع معدل التضخم في إيطاليا خلال الشهر الماضي

تراجع التضخم في إيطاليا

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الإيطالي (آي ستات) تراجعا طفيفا في معدل التضخم وفقا للتقديرات الأولية خلال يوليو الماضي.

وارتفع مؤشر أسعار المستهلك خلال يوليو الماضي بنسبة 1ر1% عن الشهر نفسه من العام الماضي، مقابل 2ر1% خلال يونيو الماضي، وهو ما جاء متفقا مع التقديرات الأولية المنشورة في 31 يوليو الماضي.

ومع استبعاد أسعار الغذاء والطاقة بلغ معدل التضخم الأساسي 8ر0% خلال يوليو الماضي، مقابل 9ر0% خلال الشهر السابق.

جاء التراجع الطفيف لمعدل التضخم نتيجة تباطؤ وتيرة نمو أسعار منتجات الطاقة سواء المقننة أو غير المقننة.

ووفقا للمؤشر الموحد للاتحاد الأوروبي بلغ معدل التضخم في إيطاليا خلال يوليو الماضي 2ر1% سنويا، في حين تراجع بنسبة 9ر1% شهريا.

صناعة السيارات.. ساحة جديدة لمعركة الانتخابات الألمانية

مصنع سيارات في المانيا

أصبح النفوذ السياسي لشركات صناعة السيارات الألمانية قضية مهمة في معركة الانتخابات العامة التي تشهدها ألمانيا حاليا التي ستجري في أيلول (سبتمبر) المقبل، حيث اضطرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل إلى رفض الإشارات إلى أن حكومتها تخضع لنفوذ صناعة السيارات الألمانية.

وبحسب "الألمانية"، فقد ذكرت أولريكه ديمير المتحدثة باسم ميركل أنه "لا يوجد مثال واحد على أنه تم تقديم مسودة خطاب لجهات خارجية للمراجعة".

يأتي هذا التصريح في أعقاب الاتهامات التي نشرتها صحيفة "بيلد آم سونتاج" الأسبوعية الألمانية، بأنه تم السماح لمجموعة "فولكسفاجن" الألمانية أكبر منتج سيارات في العالم بتخفيف لغة خطاب ستيفن فايل رئيس وزراء ولاية ساكسونيا السفلى الاشتراكي الديمقراطي بشأن فضيحة التلاعب بنتائج اختبارات معدلات العوادم في سيارات "فولكسفاجن" التي تفجرت منذ عامين.

يذكر أن حكومة "فايل" تعد مساهما رئيسيا في "فولكسفاجن" التي يوجد مقر رئاستها في ولاية "ساكسونيا السفلى"، حيث تمتلك 20 في المائة من حقوق التصويت في الشركة. ويمثل رئيس وزراء الولاية، حكومته في مجلس إدارة المجموعة.

وجاء تقرير "بيلد" في الوقت الذي تكافح فيه شركات صناعة السيارات الألمانية لاستعادة الثقة العامة في صناعتها بعد سلسلة من الفضائح التي ضربت صناعة السيارات أخيرا.

واعترفت "فولكسفاجن" منذ عامين باستخدام برنامج كمبيوتر معقد لتقليل كميات العوادم المنبعثة من سياراتها التي تعمل بمحركات الديزل "السولار" أثناء الاختبارات مقارنة بالكميات الحقيقية المنبعثة أثناء السير في ظروف التشغيل العادية، وقد استخدمت هذا البرنامج مع نحو 11 مليون سيارة في مختلف أنحاء العالم.

مناجم الذهب غير القانونية تكبد غانا خسائر ضريبية 2.2 مليار دولار

بدأت غانا – التي كانت تسمى "شاطئ الذهب" وحرصا منها على استعادة بريقها – حملة للقضاء على مناجم الذهب غير القانونية، المتهمة بالتسبب في أضرار بشرية وبيئية تعتبر مسؤولة عن فائت هائل في الربح تمنى به الدولة.

وبحسب "الفرنسية"، فإن عدد العاملين غير المحترفين في المناجم بناهز المليون، فهم يحفرون الصخور ويلقون الزئبق في الأنهار وباتوا ألد اعداء المدافعين عن البيئة.

وتؤكد وزارة الموارد الطبيعية الغانية أن "الجالامسيس" كما يسمى العاملون في مجال التعدين غير القانوني في غانا، تسببوا في خسائر ضريبية للدولة بلغت 2.2 مليار دولار "أي 1.87 مليار يورو" في عام 2016 وحده.

وقد جعل رئيس الدولة نانا اكوفو–ادو الذي وصل إلى الحكم مطلع السنة الجارية من استئصالهم واحدة من أولويات ولايته، وبعدما أصدرت حظرا مؤقتا للمناجم غير القانونية، نشرت الحكومة أواخر تموز (يوليو) 400 من عناصر قوى الأمن في أنحاء البلاد.

وتبدو المعركة شرسة، لأن "عملية فانجار" أسفرت بعد أسبوع عن قتيل واحد من العمال غير الشرعيين في منطقة أشانتي في وسط البلاد خلال مواجهات مع الجيش، ومنذ 2006، بات الذهب المصدر الرئيسي للعائدات بالعملات الصعبة في غانا. لكن الحكومة تعتبر أن نصف العمليات المنجمية على نطاق صغير، يخرج عن نطاق قنوات إعادة البيع الرسمية، مشيرة إلى أن المشكلة يمكن أن تكون أكبر من المناجم غير الشرعية وحدها.

ويعرض عمال المناجم الذين يشتغلون في ظروف غير مستقرة وبالغة الصعوبة، ولا يخضعون في الواقع لأي قانون يتعلق بشروط العمل، حياتهم للخطر من أجل الحصول على بضعة جرامات من الذهب.

تباطؤ وتيرة نمو الناتج الصناعي لفنلندا خلال يونيو الماضي

أظهرت بيانات مكتب الإحصاء الفنلندي زيادة الناتج الصناعي لفنلندا للشهر الرابع على التوالي ولكن بوتيرة أبطأ، بسبب ضعف أداء قطاعي التعدين والمرافق.. وأشار المكتب إلى نمو الناتج الصناعي خلال يونيو الماضي بنسبة 3ر1% سنويا، بعد نمو بمعدل 4ر5% سنويا خلال الشهر السابق. وزاد ناتج قطاع التصنيع بنسبة 4ر2% خلال يونيو الماضي، وزاد ناتج قطاع صناعة الأجهزة الإلكترونية والكهربائية بنسبة 9% وقطاع الكيماويات بنسبة 6ر4%، في حين انكمش ناتج قطاع التعدين والمحاجر بنسبة 3ر18% خلال الفترة نفسها.

وتراجع الناتج الصناعي خلال يونيو الماضي مقارنة بالشهر السابق بنسبة 2ر1%، بعد نمو شهري بمعدل 2% في الشهر السابق.

وفي تقرير منفصل أشار مكتب الإحصاء الفنلندي إلى ارتفاع الطلب الصناعي في فنلندا خلال يونيو الماضي بنسبة 9ر11% سنويا بعد قفزة كبيرة بنسبة 5ر66% خلال مايو الماضي.

انخفاض طلبيات الآلات الأساسية في اليابان بنسبة 1.9 بالمئة في يونيو

أظهرت بيانات للحكومة اليابانية تراجع الطلب على الآلات الأساسية في اليابان خلال يونيو بنسبة 1.9% مقارنة بالشهر السابق له.

وتقل هذه النسبة كثيرا عن زيادة بنسبة 4.5% توقعها محللون استطلعت آراءهم صحيفة نيكي الاقتصادية، وفي أعقاب انخفاض بنسبة 3.6% على أساس شهري في أيار/مايو. وذكر مكتب مجلس الوزراء أن طلبيات الماكينات الأساسية للقطاع الخاص التي تستثني الفئات المتقلبة مثل السفن انخفضت إلى 790 مليار ين (7.16 مليار دولار). وانخفضت طلبيات الآلات في الفترة الممتدة من أبريل إلى يونيو بنسبة 4.7% عن فترة الثلاثة أشهر السابقة، في انخفاض للربع الثاني على التوالي. وتوقع المكتب أن تعاود طلبيات الآلات الارتفاع بنسبة 7% مقارنة بالربع السابق في الفترة من يوليو إلى سبتمبر.

ميركل تشيد بنجاحات حكومتها في سوق العمل ومكافحة البطالة

أشادت المستشارة الألمانية، انجيلا ميركل، في مستهل حملة حزبها بنجاحات حكومتها في سوق العمل.

وقالت ميركل، اليوم السبت في دورتموند، إن عدد العاطلين انخفض بمقدار النصف منذ توليها المستشارية، مشيرة إلى أن عدد هؤلاء كان يبلغ أكثر من خمسة ملايين عاطل في مارس 2006 " واليوم لدينا 44 مليون عامل، وهذه أرقام رائعة بحق".

وذكرت ميركل أن تطبيق الحد الأدنى للأجور ووضع مبادئ توجيهية للعمالة المؤقتة يأتيان من بين النجاحات التي حققتها حكومتها في هذا المجال، وأكدت أن " الحد الأدنى للأجور منح الكثير من الناس المزيد من الأمان".

ولفتت ميركل إلى أن اقتصاد السوق الاجتماعي دائما ما يحتاج إلى التدخل السياسي، محذرة أنه بدون ذلك سيتم استغلال ثغرات.

تجدر الإشارة إلى أن ميركل تعتزم المشاركة في نحو 50 محفلا انتخابيا، وذلك في الفترة الحالية وحتى قبيل الانتخابات البرلمانية في الرابع والعشرين من الشهر المقبل.

وتشير استطلاعات الرأي إلى حصول تحالف ميركل المكون من حزبها المسيحي والحزب المسيحي الاجتماعي البافاري على تأييد نحو 40% من الناخبين، وذلك بتقدم ملحوظ على أكبر منافسيه، الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

التراجع الأميركي عن اتفاق باريس يقوي المدافعين عن البيئة

تراجع اميركا يقوي المدافعين عن البيئة

قال آل جور نائب الرئيس الأمريكي السابق إن رفض الرئيس دونالد ترمب اتفاق باريس للتغير المناخي لا يضعف المدافعين عن البيئة وإنما يقويهم، مضيفا أن الحكومات والشركات قويت شوكتها منذ قرار ترمب في (يونيو) الانسحاب من اتفاق باريس المبرم عام 2015.

ووفقا لـ"رويترز"، فقد ذكر نائب الرئيس الأمريكي السابق: "ضاعف العالم كله في اليوم التالي التزاماته باتفاق باريس، وفي الولايات المتحدة وقف حكام أكبر ولاياتنا ومئات من رؤساء البلديات وآلاف من قادة الأعمال لسد الفجوة وقالوا: ما زلنا في اتفاق باريس".

ومضى قائلا "أظن أن رد الفعل إزاء دونالد ترامب يدفع في واقع الأمر بزخم أكبر بكثير في حركة المناخ"، ويعرض في دور السينما في أنحاء العالم هذا الشهر فيلم وثائقي لجور يعد تكملة لفيلمه الوثائقي (آن إنكونفينيانت تروث) أو (حقيقة مزعجة) الحائز على جائزة أوسكار لعام 2006.

ويروج الفيلم الجديد (آن إنكونفينيانت سيكوال: تروث تو باور) أو (تتمة مزعجة: الحقيقة أمام السلطة) لفكرة أن مكافحة تغير المناخ معركة أخلاقية لا تقل أهمية عن حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة.

ويظهر الفيلم، الذي تم تصويره قبل انتخاب ترمب، الجمهوريين في غمار حملة 2016 وهم يعدون بإلغاء اللوائح البيئية وتعزيز صناعات الفحم والنفط، وأدخل فيلم (آن إنكونفينيانت تروث) قضايا المناخ في الخطاب السياسي بالولايات المتحدة قبل عشر سنوات، وفاز بجائزة الأوسكار لأفضل فيلم وثائقي في 2007 وساعد في دفع آل جور لنيل جائزة نوبل للسلام التي تقاسمها مع الهيئة الدولية للتغيرات المناخية.

وأظهرت برقية دبلوماسية إبلاغ الدبلوماسيين الأمريكيين بضرورة تفادي الرد على أسئلة من حكومات أجنبية بشأن كم ستستغرق إدارة الرئيس دونالد ترامب حتى تعود إلى اتفاقية باريس للمناخ.